دولة ما بعد الاستعمار، ونخبها السياسية ومنهجها السياسي، من ((١٩٥٨ – ١٩٦٨))

أ.م.د فواز حماد محمود(*)

المقدمة:

تشكلت دولة العراق سنة ١٩٢١ وصفها نتاجا لدولة الاحتلال البريطاني لهذا كانت سائرة مع ما كان مخططاً لها من قبل حكومة الاحتلال، في جميع الميادين الفكرية والثقافية والسياسية.

ونتج عن هاذا تنصيب (ملكاً للعراق) من اصول عربية وكذلك اسهمت جماعات ذات نفوذ عشائري او اقتصادي في المساهمة في تأسيس الدولة العراقية، حيث كان يعاني المجتمع العراقي من الفقر والجهل والمرض تحت ظل الدولة العثمانية، وقد يرى آخرون أن الدولة العراقية التي جاءت تحت مظلة بريطانيا، بعد الحرب العالمية الاولى، قد لا تختلف من حيث تعاملها مع المجتمع العراقي عن الادارة العثمانية، وربما تكون استمراراً لها، وأسوأ منها، ولذلك ساد القلق، والتوجس من كل خطوات الحكومة، حتى وأن كانت ايجابية، وزاد تدخل العسكر عن طريق الانقلابات بسياسة الدولة واجهزتها لحساب الاحزاب المهيمنة على السلطة من اجل اصفاء شرعية لها من ذلك التوجس، بل تحول الى هاجس شغل اذهان الناس، في جدوى او عدم جدوى مثل هذه الانقلابات، التي لا تعدو صراعات بين أسر وأحزاب،

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت.

وربما اشخاص، باستعمال العنف الذي تزعمه العسكر للتعبير في الانقلابات الثلاثة التي أولياها اهتمامنا في هذه الدراسة التي ضمنت بعد هذه المقدمة، ثلاثة مباحث، وخاتمة.

تحدثت في المبحث الاول عن الجيش وأيديولوجية الدولة، وخصصت المبحث الثاني لانقلابي سنة ١٩٦٣، بينما تحدثت في المبحث الثالث عن تشكيل النظام الرأسمالي لمجتمع ما بعد الاستعمار.

وفي الخاتمة ابرزت بعض النتائج الدراسة تحليلاً عن واقع حال العراق لهذه الحقبة من تولي الساسة العراقيون مقاليد الحكم وارتباطهم بشكل او بأخر في دولة الاحتلال او من بقايا تأثير الدولة العثمانية.

المبحث الأول: الجيش وايدولوجية الدولة

في فجر اليوم الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨م، تحركت دبابات اللواء العشرين داخل بغداد وحاصرت قصر الرحاب، مستهدفة العائلة الملكية، التي اختار عبدالاله فيها الاستسلام، من اجل توفير ممر آمن الى خارج البلاد، وعندما غادرت العائلة القصر فتح الضباط من المجموعة المحاصرة النار على العائلة، وشارك في اطلاق النار آخرون، فقتل جميع افراد العائلة الملكية باستثناء أخت الوصي عبدالاله، ومن ثم هوجمت الجثث، وقاموا بسحل عبدالاله، والملك فيصل الثاني وقتل نوري السعيد في اليوم الثاني، ومُثلّ بجثته، ثم تدخل الجيش بعد يومين من الاضطرابات لاستعادة النظام، ووضع نهاية تُعدّ الأكثر مأسوية وعنفاً، للنظام الملكي في العراق وانتهت المملكة الهاشمية، واصبحت في ذمة التاريخ[1].

هذا هو الاسلوب العربي لنقل السلطة، انه الانقلاب العسكري وله ملامحه الخاصة المميزة اذ ان معظم هذه الانقلابات وقعت بعد الحصول على

[1] محمد مهدي الجواهري، مذكراتي، النجف، دار المجتبى، ٢٠٠٥، ص١٦٧.

الاستقلال، لأن الدول لم تكن تملك جيوشاً منظمة ومدربة وقوية[١]، ومع ذلك وجد الجيش العراقي مشروعيته كبديلٍ، أو منقذ لابد منه لمواجهة مواضع الخلل البنيوي في التوازنات السياسية والاجتماعية المتولدة عن صراع القوى المتعددة في خلافات قد يكون ضررها مخلً بدولةٍ تريد أن تشق لها طريقاً يمثل ارادةً شعبية، ولو الى الحد الأدنى منها، تمهيداً للوصول الى مرحلة الانتخابات التي تناساها من أمور السلطة ولو الى حين، إن التغيير للعديد من الدول العربية جاء بفعل تتدخل من قبل المؤسسة العسكرية، وجرت متغيرات او تغيرات على نظمها السياسية عبر اساليب عسكرية، بل أن حركات التغيير او التحرير كانت بأيدي عسكرية، الأمر الذي عظم من الدور العسكري في السياسة، وصارت هذه المسألة ثقافية تقليدية[٢].

واذا ما أضفنا الى الاسباب الوجيه للتدخل العسكري، ضعف القوى السياسية وحداثة عهد المجتمع العربي بالظاهرة الحزبية، فضلاً على غياب المؤسسات الاجتماعية الحديثة المنظمة، فإن المؤسسة كانت الجهاز الأكثر تنظيماً وتعليماً وعقلانية في المجتمع العربي وهو الأقدر على ادارة شؤون الحكم الذي مزقته الصراعات الحزبية، وتفاقم تدهور المجتمع من الناحية السياسية والامنية والمجتمعية[٣].

ولقد عُدّ العراق جزءاً من منظومة البلدان النامية، وهو نموذج لدولة تُعدّ من أوائل الدول العربية التي مرّت بانقلابات عسكرية عُدّت ناجحة، بدءاً

---

[1] عبدالاله بلقزير، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة في احمد ولد دادة وآخرون، الجيش والسلطة السياسية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٢، ١٧ – ٢٠.

[2] صلاح سالم زرتوقه، انماط الاستيلاء على السلطة في الدولة العربية ١٩٥٠– ١٩٥٨، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢، ص١٣٤– ١٤٢.

[3] رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٩، ص٣١٦– ٣١٨.

بانقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦[١] بحيث لعب العسكريون دوراً اساسياً في السياسة العراقية منذ نشأة الدولة، وحالات التدخل العسكري كثيرة، فقد استخدم الجيش العراقي حوالي ٤٠ مرة ضد التظاهرات الجماهرية والتحركات العشائرية أو الفلاحية واضرابات العمال او التمردات الكردية في شمال العراق[٢].

أول رئيس للوزراء العراقية خريجاً للأكاديمية العسكرية، وقد تربع على هرم السلطة بعد انقلاب سنة ١٩٥٨، وهو احد رموز الانقلاب العسكري، عبدالكريم قاسم، وخلفه مثله عبدالسلام محمد عارف.. وهذا يعني ان قيادة الجيش للدولة كانت مقبولة في المجتمع[٣] في تلك المدة، وقد استمر التدخل العسكري لحسم المواقف، مع مطالبة الناس للمؤسسة العسكرية بالبقاء بعيداً عن السياسة، وظل التحكم بآلية الدولة، منوطاً بامتلاك، المفتاح الرئيس فيها وهو الجيش، وكثيراً ما حسمت صراعات الاحزاب السياسية بواسطة الجيش عندما تغلغلت السياسة في صفوف افراده وقادته. وهكذا فإن أي نظام حكم لا يمكن ان يدوم إلا إذا حظي برضا العسكريين الذين لم يعد بمقدورهم الابتعاد عن السياسة، ما لم يكتسب نظام الحكم الشرعية بموافقة الشعب بشكل من الاشكال[٤].

ان احداث ما بعد ١٩٥٨ لم تكن منقطعة عما سبقها، ولن تكون مدعاة للاستغراب نظراً لعلاقتها بظروف العراق الموضوعية والذاتية التي كانت فيها وظيفة الجيش لا تعدو أداةً بيد السلطة الحاكمة، والتي غالباً ما تكون من

[1] Patrick Clawson, How To Build Now Iraq After Saddam Alashington Institution For Near Bast Policy, 2002,45.

[2] علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط، من حوار المفاهيم الى حوار الدم، بيروت دار الكنوز الادبية،١٩٩٩ ، ص٨٩.

[3] غسان سلامة، قوة الدولة وضعفها، بحث في الثقافة السياسية العربية، ص٢٢٨.

[4] مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، بيروت، الدار المتحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٥، ص١٢٥.

مصدر عسكري، وهي قابلة للاستعمال لتحقيق هدفين مترابطين: اولا: قمع المجتمع، وثانياً: قمع المعارضة، للحفاظ على ديمومة النُخب الحاكمة[1] لقد كانت المؤسسة العسكرية حساسة للتغيرات التي يتعرض لها المجتمع، وما لم تتوفر الامكانية لتصديق حركة التغيير ايجابياً، وسلمياً فإن التدخل العسكري، محتماً، وهو منسجم مع نوع التغير وعمقه ونمطه، وذلك ما تم أكثر من مرة، اذ حرك اصحاب الرتب الكبيرة في الجيش العسكر، وأدى الانقلاب الى تسليم مقاليد الحكم لأصحاب تلك الرتب دون احداث تغيير، مع المحافظة على مصالح طبقة او فئة معينة[2].

وهناك اشارات الى أن المدنيين قد ساعدوا العسكريين في انتقال السلطة الى يد العسكر بعد أن كانت بيد المدنيين قبل الانقلاب سنة ١٩٥٨، وقد عزا بعض الباحثين ذلك لان الاحزاب الموجودة آنذاك لم تقم بدورها التعبوي لأفراد الشعب، ولم تنظم فعالياته ولم تتطور قدراته على انتزاع حقوقه، وتحويل افراده الى جيش مدني حضري للثورة الاجتماعية او للتغير السياسي، واكتفت بتشجيع الجيش في نزعة متسرعة لاختصار طريق الثورة وتحويلها الى مجرد عملية عسكرية انقلابية، طابعها العنف، اما الاحزاب التي سبق الاشارة اليها فتضم كل الاحزاب الموجودة آنذاك القومية والشيوعية والدينية وغيرها[3].

ان القادة المدنيين لم يكونوا متحدين او متفقين، وألا لتمكنوا من الاستمرار في الحكم على الارجح بيد أن النزاع والتنافس بينهم حال دون اتخاذ موقف حازم يقف بوجه الحكم العسكري، ولذلك استمر العسكر في ادارة البلاد مع سخط الشعب وعدم رضاه، ثم انتقلت عدوى الانقسام في

[1] عبدالاله بلقيز، مصدر سابق: ص ٢٠– ٢١.

[2] صلاح سالم زرتوقه، انماط الاستيلاء على السلطة، مصدر سابق: ٣٠٥.

[3] عبدالاله بلقيز، مصدر سابق: ص٢٩– ٣١.

المدنيين الى العسكريين متأثرين جداً بالانشقاقات الحاصلة بين الجماعات المدنية[1].

لقد حالت الخلافات العسكرية والمدنية، والانشقاقات والاختلافات في وجهات النظر بين النخب الحاكمة دون سيطرة أية جماعة ودون تمكين اية فئة منها من الاستمرار او القيام بعملٍ بناء يمكن تحقيق انسجام او تعاون يمتص غضب او نقمة الجمهور. إن الاحزاب التي الفت جبهة الاتحاد الوطني قد فشلت هي الاخرى في توفير قيادة حكيمة للجيل الجديد بعد انقلاب ١٩٥٨ لانها فقدت التزامها بتحقيق ولو الحد الادنى من التضامن الذي يمكنها به من رفع برنامج عمل الى السلطة الحاكمة قد يكون من شأنه تحويل الحكم العسكري الى حكم مدني. قد كان هذا التصريف من الاحزاب جميعها، سبباً لتوجه عبدالكريم قاسم، الى الاحزاب المعتدلة بحثاً عن حل حالت الخلافات الشخصية دون تحقيق بين المدنيين وبين العسكريين انفسهم ايضاً[2].

لم يكن للجانبين خيار في فرض النظام الا بالقوة العسكرية وهي الوحيدة التي وظفت وجودها سياسياً وعسكرياً، وجعلت امراً لا بد من اللجوء اليه للبحث عن وسيلة لإيجاد نقطة مركزية للسلطة تنطلق منها للعمل المنسجم، الذي لم يتحقق بعد، فبرز اتجاهين التقارب بينهما لا زال بعيداً، وائتلافهما لا يزال حسب المخاض، وهما الاتجاه القومي، واتجاه وطني عراقي، وهذه التوجهات لم تشهد المؤسسة العسكرية الشرقية مثيلاً لها[3].

---

[1] مجيد خدوري، مصدر سابق: ص ١٢٤– ١٥٨.

[2] مجيد خدوري، مصدر سابق : ص ١٨٢– ١٨٣، حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الاول، ترجمة عفيف الرزاز، مكتبة القدير،٢٠٠٥، ص ٣٦٨ – ٣٧٧.

[3] ماريون فاروق سوغلت، وبيتر سلوغلت، ص ٨٧.

اتسم الاتجاه القومي آنذاك بالأصالة، والتمسك بقضية الوحدة العربية وكان يحمل طابع التحدي المباشر لانفراد عبدالكريم قاسم بالدولة[١]، وكان يتصدر الاتجاه القومي عبدالسلام عارف، الذي اصاب حماسه الوحدوي نوعاً من الفتور بعد وصوله الى السلطة، ربما نتيجة لانشغاله بتوطيد دعائم حكمه، ثم تحول هذا الفتور الى نفور من الوحدة مع مصر[٢].

لقد لعب عدد من الضباط ادواراً مهمة في شؤون العراق السياسة، بيد أنه لم يتمكن اي واحد منهم ان يتزعم نظام حكم لمدةٍ طويلة، اما لافتقاره الى المؤهلات السياسية اللازمة، او لأنه سقط في فخ ضابطٍ مغامرٍ آخر، استطاع ان يسيطر على الجيش ويحدث انقلاباً جديداً[٣].

وبذلك فإن النمط الانقلابي عادة ما يتكرر ذاته، ويكون الانقلاب الثاني، متوقعاً للإطاحة برموز الحكومة التي افرزها الانقلاب الذي تقدمه، ولهذا لجأت كثيرة الى اسلوب القمع لمنع التفكير في تكرار الانقلاب، او التفكير به، وهذه الاجراءات القمعية رافقها الكثير من التعسف، مما شجع على فقدان الثقة بهذه الحكومة، فضعف تأييدها، وشجع الحاجة الى التخلص منها عن طريق الانقلاب العسكري او السياسي الذي اصبح مسألة ملحة وعاجلة[٤].

تمكن الجيش من لعب ادوار مؤثرة في تاريخ العراق السياسي كمؤسسة ارتبطت بشكل وثيق بالمجتمع، بل كانت انعكاساً للمجتمع بكل طبقاته، وكان اخضاع جهاز السلطة المدنية كسيطرة العسكر قد اثبت أنه غير جديد بالإدارة المدنية، وقد مرّ بنا كيف تعامل الجيش مع الملكية، وتكرر

[1] عبدالوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، دمشق، دار المدى، ٢٠٠٢، ص ١٤٥.
[2] مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، مصدر سابق: ص ٢٨.
[3] مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، مصدر سابق: ص ١١٥– ١١٦.
[4] صلاح سالم زرتوقه، انماط الاستيلاء على السلطة، مصدر سابق: ص١٤٨–١٤٩.

ذلك مع عبدالكريم قاسم، وعندما تسلم السلطة احمد حسن البكر، وهو عسكري ايضاً، ابدى استعداده لتقاسم السلطة مع زعيم مدني[1]، وذلك أهلهُ للاستمرار مدة اطول قياساً الى من تقدمه وهو ما يشير الى دخول الدولة العراقية في مرحلةٍ جديدة من الاستقرار النسبي التي عرفتها الدولة العراقية. كان الجيش جزءاً من السلطة، يشق عصا الطاعة عليها، ويتحول من جيش الدولة الى دولة الجيش، وعندها يصبح الفرق بينه وبين الدولة ضئيلاً، وتتجلى معطيات هذه الصورة بتحول الجيش الى نخبة سياسية، والى نخبة حاكمة، وفي هذا الوضع الجديد يتحول العسكريون الى سياسيين والى مدنيين بعد ان كان الجيش اداة بيدها، ويسعى للحفاظ على بقاء الحكم العسكري الذي لا بد له من مهادنات تتلاءم مع الوجه العسكري للدستور، تمهيداً لأجراء انتخابات قد تُعّد برلمانية من باب المجاز، وقد يسمح لبعض الاحزاب الموالية له، بالاشتراك فيها ولو صورياً، فيما اعّده آخرون شكلاً طبيعياً لنهاية النظام العسكري[2].

الصراع بين النُخب:

يُعَدّ قيام النظام الجمهوري في تموز ١٩٥٨، مرحلة جديدة من مراحل تطور العراق دستورياً وسياسياً، اذ تعاقبت على ادارته اربعة أنظمة سياسية متباينة في اوضاعها السياسية والدستورية وهذه الانظمة الاربعة جميعها جمهورية، تولى ادارتها عسكريون، توصلوا الى القمة اثر انقلاب عسكري كما تقدم– وهي:

الجمهورية الاولى بعد انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، وهناء ثلاث اراء تحدد اتجاه ان كانت هذه، انقلاباً ثم ثورة، او انقلاب او ثورة، وجاءت الجمهورية الثانية بعدها سنة ١٩٦٣، وتلتها جمهورية ثالثة سنة ١٩٦٦، ثم

[1] مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، مصدر سابق: ص ١٢٥.

[2] عبدالاله بلقيز، في احمد ولد دادة واخرون، مصدر سابق: ص ٢٢.

كانت الجمهورية الرابعة والاخيرة بعد ١٧ تموز ١٩٦٨، ويبدو ان هذه الجمهوريات جميعها كانت تمتلك وثائق دستورية مؤقتة تعكس حالة عدم الاستقرار السياسي لهذه الانظمة، وذلك ما جعلها تفشل في نقل العراق كدولة مستقلة الى مرحلة الشرعية الدستورية القائمة على اسس المؤسسات الدستورية[1]، لان هذه الوثائق والمؤسسات الدستورية وحدها هي التي تحدد شكل الممارسة السياسية.

لقد سقط القانون الاساسي العراقي وتعديلاته منذ اليوم الاول للانقلاب، بكل ما فيه من مؤسسات دستورية، وكان المسوغ لذلك: هو الفعل الانقلابي العسكري، الذي نفذه الجيش اولاً، ولأن الشعب العراقي عَبّرَ عن موافقته لهذا النمط من التغيير ثانياً[2].

لذلك اسرعت القيادة الى اصدار دستور مؤقت عملت على صياغته لجنة شكلت بقرار وزاري في ١٦ تموز ١٩٥٨، وضم عدداً من رجال القانون البارزين بالعراق، وقد استفاد هؤلاء من الدستور المصري الصادر في سنة ١٩٥٣، المؤقت، فضلاً على دستور ١٩٥٦ للتشابه بين وضع الجمهوريتين، في نمط التغيير، وما بعده، ولأن الحاجة كانت ماسة لتغيير الدستور الملكي بما يوائم حركة التغيير الجديدة بعد احداث الانقلاب.

وتم نشر هذا الدستور في ٢٧ تموز ١٩٥٨، بعد ان صادق عليه مجلس الوزراء ومجلس السيادة وقد خول عبدالكريم قاسم عبدالسلام عارف بقراءة الدستور واعلانه عبر اذاعة بغداد[3] تضمن هذا الدستور ثلاثين مادة موزعة على اربعة ابواب، ومقدمة فيها انتهاء العمل بالقانون الاساسي العراقي،

[1] رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سابق: ص٣١٦– ٣١٨.

[2] منذر شادي، المؤسسات السياسية والدستورية العراقية: ص ١٦١.

[3] القانون الاساسي العراقي، مطبعة الحكومة، ١٩٢٥، في حسين جميل، دعوة الى الاصلاح الدستوري، بغداد، ١٩٥١: ص ٢١٢.

واشارة الى ان الدستور الجديد، دستور مؤقت، وسيليه دستور دائم ولم تذكر المقدمة، مدّة محددة للانتقال من الدستور المؤقت الى الدستور الدائم[١].

ان الايجاز الذي ظهر به الدستور، قد حجب كثيراً من التفصيلات المتعلقة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، اختصاصاتها، والعلاقة بينهما، بل يفهم من النصوص ان المرحلتين الأوليين من عملية التشريع، وهما: الاقتراع، والتصويت، قد منحها حق ممارستها الى مجلس الوزراء، وأن المرحلة الثالثة، التصديق، من هذه العملية قد منحت الى مجلس السيادة، فالمادة (٢١) تنص على ان يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة، ولم يذكر الدستور حلاً في حالة قيام مجلس السيادة برفض ما أقره مجلس الوزراء[٢].

وجاءت المادة (٢٣) تنص على: ان يتولى مجلس الوزراء والوزراء كلٌّ فيما يخص اعمال السلطة التنفيذية، وهكذا قبض مجلس الوزراء على السلطتين التشريعية والتنفيذية مع ان المادة (٢٠) نصت على ان يتولى مجلس السيادة رئاسة الجمهورية، وليس في نصوص الدستور المؤقت، أو تفسيراته، او ما أضيف اليه فيما بعد ما يشير الى اختصاصات مجلس السيادة ورئيسه، لقد تركزت الصلاحيات جمعيها في يد القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء، وكلا المنصبين كانا بيد عبدالكريم قاسم، ومن خلال الدستور ايضاً من أي اشارة الى طبيعة المناقشة او طريقة التصويت داخل مجلس الوزراء[٣].

[1] ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، ط٢، بغداد، ١٩٨١: ص ١١٣-١١٤.

[2] دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠: ٢٥٥ – ٢٥٧.

[3] ازهار عبدالكريم عبدالوهاب، الحقوق والحريات العامة في ظل الدساتر العراقية، رسالة ماجستير في القانون غير منشورة، كلية القانون السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٣: ص١٢٦.

ونستنتج مما تقدم، أن من الصعوبة التسليم عملياً بما جاءت به المادة (٧): الشعب مصدر السلطات، لأن السيد رئيس الوزراء قد قبض على السلطة، وصار هو مصدرها الحقيقي، وأنَ مجلس السيادة كانت تنطبق عليه القاعدة الدستورية القائلة ((يملك ولا يحكم))[١].

وجاءت النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات العامة مقتضبة، إذ أنها لم تزد على السبعة، وقد أغفل الدستور الاشارة الى حقوق وحريات اساسية ضمنتها دساتير سابقة أو معاصرة، فلم يتطرق الى حق تكافؤ الفرص، وحق حصول المواطن على العلاج وغيرها[٢].

أن المادة (٢٨) التي نصت على ابقاء التشريعات النافذة قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ سارية المفعول قد افرغت من محتوياتها، لكنها ابقت ما يتعلق أو بما يؤدي الى مصادرة الحريات والحقوق التي نص عليها القانون الاساسي العراقي الصادر في المدة ١٩٣١- ١٩٥٦[٣]، ولم يرد في الدستور ما يشير الى تعديله في المقدمة او في جميع الابواب والمواد الملحقة بها[٤].

ان مسألة الحريات العامة لم يكن لها مكاناً في قائمة الاهداف التي تبناها الضباط الاحرار، في هذا الدستور، وفيه مواد لا داعي لذكرها، وربما يخالف بعضها الآخر من ذلك، على سبيل التمثيل: جاء في المادة (٢) من

[1] عبدالفتاح البوتاني، دراسة في التطورات السياسية الداخلية (١٩٥٨-١٩٦٧)، دمشق،دار الزمان،ط١، ٢٠٠٨، ص٦٣.

[2] عبدالله رحمة الله البياتي، مراحل العملية التشريعية في الساتر العراقية، رسالة ماجستير في القانون غير منشورة، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩١: ص١٩٦.

[3] عبدالفتاح البوتاني، دراسة في التطورات السياسية، مصدر سابق: ص ٦٣.

[4] ازهار عبدالكريم عبدالوهاب، الحقوق والحريات العامة، مصدر سابق: ص ١٧٩- ١٩٤.

الدستور المؤقت: العراق جزء من الامة العربية، وجاء في المادة (٣) ما يناقضها عندما عَدّ الشعب الكردي جزءاً من الشعب العربي في أرض عربية[1].

وهناك اعتراضات على حشر المواد ١٦، ١٧، ١٨ في الدستور، وهي مواد تتعلق بأداء الخدمة العسكرية وعدّها شرفاً للمواطنين، وبالقوات المسلحة ومهامها وحق الدولة في انشائها.

التنظيم العسكري الذي يقف وراء تخطيط وتنفيذ الانقلاب العسكري في ١٤ تموز ١٩٥٨ وغيرها مما يعتقد أنها من املاءات عبدالكريم قاسم، وقد تكون من صياغته، لأن لغتها أقرب الى الذوق العسكري منها الى العملية القانونية أو المدنية، وأن قراءتها تثير ذكريات العبارات الحماسية التي تشيع في محاضرات الضباط لجنودهم في أوقات الراحة[2].

ان دستور ٢٧ تموز ١٩٥٨ لم يكن موفقاً في ايجاد مؤسسات تمكن من قيام حكم شعبي، واخفقت في التعبير عن ضمانات جدية للحقوق والحريات العامة واستغرق وضع الدستور كما يقول احد الباحثين يومين فقط، وقد قبلت المسوَّدة في مجلس الوزراء دون مناقشة جادة، ولم يعرض على قانونين غير اللجنة التي كتبه، ولم يعرض على الرأي العام وأُقِرّ حرفياً بعد ان أضيفت اليه المادة (٤): الاسلام دين الدولة الرسمي، والمادة (١٧) القوات المسلحة في الجمهورية العراقية ملك للشعب، ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة اراضيها. ومهما يكن، فقد رحب الناس بالدستور، بوجه العام، اذ أنه لأول مرة عُدّ: الشعب مصدر السلطات، وأن العراق جزء من الامة العربية،

[1] جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، اراء وخواطر ١٩٥٨– ١٩٨٨، السويد ١٩٨٩: ص ٢٨٥– ٣٠٠

[2] ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، مصدر سابق: ص ٢٢٩.

وتلقى العراقيون مبدأ الحكم الجمهوري بالقبول والتأييد دون تردد، وعَدّ الدستور، لأول مرّة في تاريخ العراق العرب والكرد شركاء في الوطن[١].

قام عبدالكريم قاسم بتشكيل الوزارات الثلاث في مرحلة ما بعد ١٤ تموز ١٩٥٨، ولحين سقوط نظامه، وأعلن عن تشكيل مؤسسة (مجلس السيادة) بشكل مفاجئ في بيان الثورة الاول دون اتفاق على تكوينه من قبل الضباط الاحرار، وبهذا يكون عبدالكريم قاسم قد انفرد بالسلطة فأصبح بين عشية وضحاها القائد العام للقوات المسلحة، ورئيس الوزراء، ووزير الدفاع، بل هو المصدر الوحيد للسلطة في العراق في ظل نظام الجمهورية الاولى[٢].

ضمت بعض التكوينات ادارة نظام الحكم شخصيات عسكرية ذات ميول يسارية وأخرى معتدلة، ولم تخل من شخصيات يمنية، وبذلك فقد فقدت التجانس الايديولوجي، في حين أن بعض شخصيات السلطة التنفيذية المكلفة بإدارة شؤون البلاد كان لها تاريخها السياسي الذي يؤكد انتماءها الى الفكر القومي الوسط، وقد أظهرت بعض رموز السلطة اتجاهات مناوئة للتغيرات الراديكالية التي اتخذتها الحكومة لاحقاً[٣].

ان الصراع على السلطة قد أفضى الى التأسيس للفهم الاستبدادي، ومهد لنمو الديكتاتورية بمجرد الوصول الى السلطة بدأ العمل لأحداث الانقلاب، بل محاولة سحق صاحبه، حيث تبلور عن هذه الصراعات والمهاترات السياسية والانشغال عن متطلبات المجتمع العراقي وكذلك الابتعاد عن دراسة اوضاع المجتمع العراقي وعدم وجود الحلول الناجحة لنهوض المجتمع للحيلولة دون الوصل الى الصراع الدموي الخطير الذي ينبع من خلال الاختلاف بين الاحزاب في المفاهيم والمبادئ حيث ينتج في بعض

[1] جرجيس فتح الله، مصدر سابق: ص ٥٩٨، عبدالفتاح البوتاني، مصدر سابق: ص ٦٦

[2] عبدالفتاح البوتاني، دراسة في التطورات السياسية، مصدر سابق: ص ٦٦.

[3] المصدر نفسه.

الاحيان الى اللجوء الى التصفيات والاستفزاز لبعضهم لبعض كما حدث بين بعض الاحزاب ان كانت علمانية او دينية[١].

يمثل التيار القومي حزب الاستقلال، ثم جاء بعد ذلك حزب البعث العربي الاشتراكي، ومثل التيار اليساري الحزب الوطني الديمقراطي، وجاء بعده الحزب الشيوعي، هذه الاحزاب المحلية كانت مرتبطة بمقولاتٍ اجنبية في خارج البلاد، ولم يكن التزامها الحزبي يعدو التمسك بمفاهيم ثورية تضخم الجزئيات وترفعها الى مستوى القضايا المصيرية، وتجعل من مرارة التصادم قدراً محتوماً وضعته الديمقراطية في خط الديكتاتورية الدولة، أو بروتوكاليا الطليعة الانقلابية، فالبعثيون في العراق عَدّو الانقلاب العسكري وسيلة ثورية لابد منها، وسايرهم في ذلك الشيوعيون ولسان حالهم يقول: ان الانقلاب العسكري هو انتفاضة شعبية وطبقية في ظروف بلادنا، أو هو العمل العسكري الذي يلعب فيه الجيش الدور الحاسم في التغيير[٢].

لقد مهدت عوامل كثيرة لأحداث الموصل التي جرت سنة ١٩٥٩ في اثناء الاحتفالات بعيد الثورة، فكانت الصدامات في كركوك دموية، وقد اتخذت ابعاداً خطيرة، اضطرب عبدالكريم قاسم لإدانة اعمال العنف التي ارتكبت في كركوك، واشار بشكل غير مباشر الى الشيوعيين متهماً اياهم بالدموية والعنف، ثم بدأت السلطة بمطاردة الشيوعيين، ومنعت صحيفة (اتحاد الشعب) من الصدور والتداول، واتخذت الحكومة بعد ذلك اجراءات ضد الشيوعيين، منها:

[1] رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٤، ص٨٨.

[2] سالم توفيق النجفي، الاستبداد في نظام الحكم في العراق، متضمنات الماضي، مركز دراسات الوحدة، بيروت ٢٠٠٥، ص: ٤٦٧، علي خليفة الكواري، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٦٥.

حل الحزب الشيوعي، وتصفية عناصره، في الجهاز الاداري والامني، وحل جميع المنظمات التابعة للحزب الشيوعي، كاتحاد نقابات العمال، واتحاد الجمعيات الفلاحية، وسحب السلاح من المقاومة الشعبية التي فرضت سيطرتها على الشارع العراقي في جميع المدن العراقية[١].

وما جرى في الموصل لا يعدو ذلك، فقد اساءت عناصر من المقاومة الشعبية الى ابناء الموصل الذين لا زالوا يمثلون التيار القومي العروبي المحافظ، وقد تخلخل في هذه المدينة التيار القومي المتشابك مع اصوله الدينية، وسيطر على اراضيها ، وثرواتها من خلال المقيمون في المحافظة نفسها، وقد حرك هذا الشعور لدى المواطنين في الموصل وزاد حدته ميل عبدالكريم قاسم للشيوعيين، ووجود ساخط للضباط الاحرار الذين كانوا يتواجدون في الموصل، فكانت المعارضة لأعمال المقاومة الشعبية واستفزازاتها في الموصل متوقعة، وهو ما حدث فعلاً في الموصل عندما وقعت تلك الصدامات الدموية اثناء الاحتفالات بأول مناسبة للانقلاب العسكري في ١٤ تموز ١٩٥٨[٢].

المبحث الثاني: الانقلابان العسكريان سنة ١٩٦٣

اولاً– انقلاب شباط ١٩٦٣

وانتهى حكم عبدالكريم قاسم بالطريقة المأسوية نفسها التي ولد فيها[٣]. ان قلب نظام الحكم قد دفع الى خلخلة التوازن البنيوي المتسرب في

[1] عدنان الحلفي، تأسيس المجتمع المدني، دراسة في التقاليد السياسية العراقية، دمشق، دار البراق، ١٩٩٧، ص: ١٣٠–١٣١.

[2] علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم، بيروت، در الكنوز الادبية، ١٩٩٩: ص ٨٩.

[3] مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سابق: ص ١٤٤–١٥٠.

اجهـزة الدولـة ومؤسـساتها[١]، وكـشف عـن القـوى الاجتماعيـة المختلفـة بطبيعتهـا الاساسـية والتراصـف الحقيقـي لمـصالحها الحياتيـة. ولقـد هـزت هـذه الاحـداث المجتمـع العراقـي بـشكل لـم يعرفـه مـن قبـل، ممـا يـوحي بـأن عوامـل التعريـة سـتظل قائمـة تطـل برأسـها فـي كـل مـرةٍ يحـدث فيهـا التغييـر لتفـصح عـن حـدة الانقـسام وعمقه في المجتمع ولتكشف بعد ذلك عن عمق المتغير الطبقي وتأثيراته[٢].

لقـد اسـتطاع حـزب البعـث العربـي الاشـتراكي الاتفـاق مـع بقيـة اطـراف الجبهـة القوميـة العربيـة ومعهـا ايـضاً الجبهـة القوميـة الكرديـة ممثلـة بـالحزب الـديمقراطي الكردسـتاني مـن اسـقاط نظـام حكـم عبـدالكريم قاسـم وذلـك عـن طريـق انقـلاب عـسكري نـاجح عُـرف بأسـم انقـلاب ٨ شـباط ١٩٦٧[٣]، وكـان حـزب البعـث مـؤهلاً للقيـام بمثـل هـذا الانقـلاب، لمـا يمتـاز بـه عـن بقيـة الاحـزاب العراقيـة: بـالتنظيم، وتغلغلـه فـي صـفوف الجـيش، واعتمـاده النـشاط الـسري، ونهجه الذي يحبذ استعمال العنف السياسي[٤].

ويُعـد الانقـلاب جـزءاً أساسـياً تراثـه وممارسـته التـي شـهدت سـنوات حكـم عبـدالكريم قاسـم التي مارسـوا فيهـا انواعـاً مـن التـدريب علـى أعمـال العنـف الفـردي، علـى شـكل اغتيـالات، وعمـل جمـاعي مـنظم علـى شـكل اضـرابات طلابيـة، وتمـردات عـسكرية، عبـروا فيهـا عـن مقـدرتهم المليئـة بـالجرأة والتحـدي للـسلطة.. ومـن هنـا يـرى بعـض المفكـرين ان انقـلاب ٨ شـباط ١٩٦٣ هـو الاسـتقرار الطبيعـي لانقـلاب ١٤ تمـوز ١٩٥٨، وهـو يـصحح الانحرافـات تعرضـت لهـا الادارة الداخليـة اسـتوجب اعـادة القـاطرة الـى الخـط الحديـدي الـذي

[1] حنا بطاطو، الكتاب الثالث، مصدر سابق: ص ١٧٩-٢٠٠.

[2] لياما فدرس، عراق المستقبل، ترجمة رمزي بدر، لندن، شركة العراق ٢٠٠٥، ص٨٢-٨٣.

[3] حنا بطاطو، الكتاب الثالث، مصدر سابق: ص ١٧٩-١٨٠. عصمت سيف الدين، الاستبداد الديمقراطي، القاهرة، دار المستقبل ١٩٨٣، ص ١١٧- ١١٨.

[4] عصمت سيف الدين، الاستبداد الديمقراطي، مصدر سابق، ص ١١٨.

خرجت منه، وقد وصف عبدالسلام عارف هذا الانقلاب بأنه انتصار للثورة العراقية، ليعيد للعراق مكانته، وليعيد للأمة العربية عراقها العظيم[1].

ثانياً– انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣

تميز نظام عبدالسلام عارف منذ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، وحتى موته في عام ١٩٦٦ بأنه مرّ بثلاث مراحل اساسية[2].

المرحلة الاولى: تميزت بتكثيف جهود عبدالسلام عارف تثبيت نظام حكمه لذي اعتمد على ائتلاف هش من العسكريين ضم مؤيدين الذين عُرِفوا بالعارفين، والبعثيين، والناصريين، والقوميين وآخرون وقد انتهت هذه المرحلة بتصفية او ضرب البعثيين وطردهم من الحكم بالتنسيق مع الناصريين.

المرحلة الثانية: بدأت بالاقتراب من مصر، وإصلاحات جمال عبدالناصر، تم اصدار قوانين التأميم الاشتراكية، في تموز ١٩٦٤، وانتهت هذه المرحلة باستقالة الوزراء الناصريين في تموز ١٩٦٥، والانقلاب الفاشل لعارف عبدالرزاق، رئيس الوزراء، ثم برود العلاقة مع مصر.

المرحلة الثالثة: وتميزت بانفراد عبدالسلام عارف بالسلطة، وقد التف حوله عدد من الضباط والمؤيدين، وكانت البداية الصحيحة نحو حكم المؤسسات التي وفق عبدالرحمن البزاز في توجهه للانتقال الى الحكم المدني، الذي تلكأ كثيراً بعد وفاة عبدالسلام عارف المفاجئ نتيجة لسقوط طائرته الهيلوكوبتر في جنوب العراق، الذي ظلت اسبابه غامضة، ولم تعلق اي

[1] عبدالوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، المدى للثقافة والنشر ٢٠٠٥، ص٨٢–٨٣.

[2] فيبي ما، تاريخ العراق المعاصر، العقد الجمهوري الاول، ترجمة مصطفى نعمان احمد، بغداد، مكتبة مصر، ص ٥٢.

جهة مسؤوليتها عن الحادث، وظلت اصابع الاتهام دون اشارة الى اعدائه او بعضهم وهم كثر في الداخل والخارج[١].

لقد كان عبدالسلام عارف مسلماً، ينتمي الى اسرةٍ متدينة، وقد أظهر تدينه وميله الى الاسلام، فاقلق بذلك جماعات غير اسلامية، وتوجس البعض الاخر خفية او علناً من توجهه الديني، وقد كان من يحمل الفكر الاشتراكي او الماركسي من الاحزاب آنذاك قد اوجس صراحةً انها غير منسجمة مع افكارهم، إلا إنها ستبقى فكرة وهي فكرة لا يؤمن بها ولا يؤيدها.

لقد حاول عبدالسلام عارف ان يحقق الوحدة العربية، والدولة العربية الواحدة، من خلال الدستور الذي جعله منسجماً مع السياسة المصرية، الظاهرية، فلما وجدها تنحدر الى مسافات أخرى، أدار لها ظهره، وبدأ يسعى كما يبدو لتحقيق طموحاته في الانتقال الى دولة المؤسسات الذي لم يتحقق[٢].

العراق بعد عبدالسلام عارف:

استطاعت مراكز القوى التي كانت تمثل اتجاهين رئيسيين في السلطة والقوات المسلحة، التوافق في اختيار الشخصية المناسبة، وقد تمثل الاتجاهان في:

أ- العسكريون الذين وقفوا مع رئيس اركان الجيش، عبدالرحمن عارف، أذ أنه كان الاقرب الى العسكريين، وكانوا يرون فيه الاقرب الى المصلحة العامة، وهو الاجدر بالحفاظ على الاستقرار السياسي والحفاظ على السلطة، فضلاً عن كونه من الجيش الذين اشتركوا في

[1] مذكرات الرئيس الراحل عبدالسلام عارف، المؤسسة القومية للتأليف والترجمة والنشر، بغداد، شركة الطبع والنشر الاهلي،١٩٦٧: ص١٢١.

[2] عبدالوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، مصدر سابق، ١٥٨.

انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، وانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، وهكذا تم ترشيح عبد الرحمن عارف.

ب- المدنيون الذين وقفوا الى جانب عبدالرحمن البزاز، رئيس الوزراء، ويمثلون تياره المعادي بالإصلاح والانتفاع على الغرب، وكان يدعو لإقامة نظام برلماني على النحو الذي كان سائداً ابان العهد الملكي، واستناداً الى الدستور العراقي المؤقت الصادر عام ١٩٦٤، أما وإن التصويت الأول لم يحقق أغلبية الثلثين لعبدالرحمن عارف، فقد تقرر اعادة التصويت، لكن عبدالرحمن البزاز تنازل لعبدالرحمن عارف، لاعتبارات عدة منها: كونه شقيقاً لعبدالسلام عارف، وقبوله من قبل الجيش وكفله الناصريين، وقبوله شعبياً، وهكذا تولى عبدالرحمن عارف رئاسة الجمهورية[1].

سار عبدالرحمن عارف على نهج أخيه، وظل يعتمد على الحرس الجمهوري في الحفاظ على التوزان بين القوى العسكرية الاخرى، وقد اتسم حكم عبدالرحمن عارف بالهدوء، وربما بالضعف وخاصة في مسألة اتخاذ القرار المناسب والسريع، ربما لأنه لم يكن يتمتع بخبرة واسعة في ميدان السياسة، والادارة المدنية الدولية، وقد ابقى مناصب الدولة حكراً على مجموعة من الضباط منهم خيرالدين حبيب، واعتمد سياسياً على البزاز، وفي الجانب الاخر، زاد تغلغل عناصر من حزب البعث في المراكز القيادية، والوحدات العسكرية الفاعلة بأساليب سرية، بعيداً عن الاجهزة الامنية الضعيفة، والتي عجزت عن كشفها أو مواجهتها[2]. وظل الحزب الشيوعي في موقف المعادي للسلطة، حتى بعد انقسامه سنة ١٩٦٧ بين داع الى ممارسة

[1] احمد فوزي، عبدالسلام عارف، سيرته، محاكمته، ومصرعه، بغداد، مطبعة الديواني:ص١٤١.

[2] هاني الفليكي، اثار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراقي، ط٢، مؤسسة النار: ص٢٧٣.

العنف بقيادة عزيز الحاج، وبين ملتزم بالأساليب السلمية للوصول الى السلطة الذي كان يراه الجناح اليساري[١].

واذ أن عبدالرحمن عارف رفض منح الاكراد حكماً ذاتياً، لمعارضته لوحدة العراق، فأن الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقف معارضاً لسلطة عبدالرحمن عارف[٢].

لقد اعتمدت حكومة عبدالرحمن البزاز، التي عُدّت مدنية الى حد ما، على عبدالرحمن عارف نفسه في استمرار بقائها، وكان البزاز يرى أن الجيش هو الدعامة الاساسية للدولة، فلا دولة بلا قوة عسكرية تدافع عن سياستها[٣]، ولذلك طلب عدد من العسكريين طلباً الى عبدالرحمن عارف منهم: احمد حسن البكر، وناجي طالب، وعارف عبدالرزاق، وصالح مهدي عماش وآخرون.. يدعون فيه الى اقامة حكومة وحدة وطنية، ومحذرين من شبح انقلاب عسكري، ومن الجائز ان يكون هذا الفعل محاولة مهمة ومؤثرة في مجرى الاحداث اللاحقة لأسباب منها:

١- اظهار استعداد حزب البعث للتعاون مع القوميين.
٢- موقف عبدالرحمن عارف المتسامح مع من يحاول الاساءة اليه، وقد تكرر ذلك حتى عدّه بعض النقاد ضعفاً.
٣- الايحاء بأن حزب البعث قد أوغل في صفوف الجيش، وأن أولئك الذين لا زالوا في السلطة منفتحون على المجتمع، ومتساهلين حتى مع البعثيين الذين اخرجوهم من السلطة سابقاً في المدة ١٩٦٣-١٩٦٤[٤].

---

[1] حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية: ص١٣٤.
[2] احمد الزبيدي، ازمة القيادة في العراق، لندن، دار الرافدين ١٩٩٣، ط١: ص٤٠.
[3] حنا بطاطو، الكتاب الثالث، مصدر سابق: ص ٣٤٢-٣٨٥.
[4] اشريان، الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان العراق، بيروت دار الكتب، ١٩٥٧، ص١٣٠-١٣١.

إن الصراع بين الاتجاه المدني والاتجاه العسكري مثل افكار عبدالرحمن عارف الذي مال بقوة الى الحكم العسكري، وفكر عبدالرحمن البزاز الذي حاول الجمع بين الفكر القومي العربي والاسلام، مؤكداً على الاشتراكية الرشيدة، وليس الاشتراكية الشيوعية أو الديمقراطية المستوردة فأثار بذلك المؤسسة العسكرية التي أزاحته، وهنا يعدو اعتماد الدولة على العسكر أما المؤسسات الحزبية فقد مالت الى لون التصدع، نتيجة للصراعات الحزبية الحزبية أو بسبب الصراعات الحزبية الحكومية، ويمكن ملاحظة الآتي في هذه المؤسسات الحزبية خلال المدة ١٩٥٨-١٩٦٨:

١- يغلب على هذه الاحزاب النزعة القومية أو اليسارية.

٢- اعتمدت الدولة على سياسة التصفيات السياسية التي نُفِذّت على مراحل..

٣- ان من توصل الى السلطة من هذه الاحزاب إنما جاء اليها بواسطة الانقلابات العسكرية وليس عن طريق العمل السياسي الجماهيري او الانتخابات.

٤- كانت الاحزاب القومية تتحرك وفق استراتيجية اقليمية، وكان للناصرية أو لجمال عبدالناصر دور واضح في تحريكها.

٥- ضعف الاقبال على المؤسسات الحزبية العراقية، وضعف ثقة المواطن بهذه الاحزاب لانعدام مصداقيتها، وتبعيتها للأجنبي ومخططاته، وعدم خفاء ذلك على المجتمع العراقي.

٦- اما البرامج الحزبية، فلا تعدو نوعاً من الاعلام، وظلت مبادئها وافكارها حبراً على ورق[1].

[1] ماريون فاروق سلوغت، بيتر سلوغت، مصدر سابق: ص ١٣٨-١٣٩، محمد كريم مهدي المشهداني، عبدالرحمن البزاز، دورة الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ مراجعة: أ.د جعفر عباس حميدي حسن، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، بلا تاريخ: ص٢٠٢.

وسائل اسناد النظام الجمهوري الأيديولوجية ١٩٥٨-١٩٦٨:

لم تستطع الثورات والانقلابات العسكرية التي قام بها ضباط الجيش أن تستمر دون ايديولوجيا، بل إن الطبيعة الخاصة لمجتمعات العالم الثالث تضَمّنت ان يتعلق قادة هذه الانقلابات بفكر سياسي يضمن لهم قدراً من المعنى في خطابهم السياسي مع الجماهير، وتضمن لهم من الناحية الاخرى اتخاذ موقفٍ من القوى الاستعمارية وغير الاستعمارية في العالم المتقدم.

ان الحركات العسكرية الانقلابية في العالم الثالث تعتمد على ناحية الفكرية الأيديولوجية بتوسع وذلك يرجع السببين:

١- ان هذه الانقلابات، أو الثورات ان صح التعبير، كان عليها أن تحقق أهدافها في التغلب على التخلف، وأن تخلق أمة، وأن تحقق في سنوات قليلة ما حققته الثورات الكلاسيكية التي سبقتها في سنين طويلة، ومن ثم خلق الاحساس لدى الأمة او الرعية بالانتماء الى أمة لها كيان سياسي[1]، وخلق نوع من الوعي القومي والسياسي، وغرس الأمل والثقة في نفوس المواطنين بأن الأمة الناهضة يمكن أن تفعل شيئاً، وهذه هي مهمة الأيديولوجية.

٢- ان تحول القوة والهيمنة السياسية من الحكومات الاستعمارية الخارجية الى حكومة وطنية داخلية تطّلب درجة عالية من الوعي الأيديولوجي، وإن عملية التنمية التي استهدفتها الانقلابات، كانت تحتاج بعد تحقيق الاستقلال الى نسق ايديولوجي لقيادة مسارها، وذلك ما لم يحصل، وقد كان في أوربا النموذج الذي يمكن الاقتداء به، ولا عيب في الافادة من تجارب الآخرين، لقد جاءت الثورات الاوربية التي حدثت في القرن السابع عشر، فوحدت طبقة برجوازية تقوم بالفعل بعملية التنمية وتدفعها

[1] ماريون فاروق سلوغت، بيتر سلوغت، مصدر سابق: ص ١٥٤-١٥٥.

الى امام، أما في بلاد المسلمين، في دول العالم الثالث فقد واجهت هذه الانقلابات، مشكلة عدم وجود برجوازية داخلية يمكن أن تقود التنمية، وعدم وجود تراكم لرأس المال الخاص، ولذلك فأن الدولة أن تقود عملية التنمية، وان تحاول تغيير تراكم رأس المال وتستثمره، وأن تتدخل في شؤون التخطيط.. وكل هذه الامور تحتاج الى صياغات، أيديولوجية، جديدة، وجادة.

لقد كان على القادة السياسيين في العراق آنذاك، ان يحددوا لجماهيرهم رؤية العالم وتزويدهم بالأفكار وشعارات يمكن بواسطتها تفسير الماضي ومنهم الحاضر ورسم الطريق الى المستقبل.

ولم يهتم هؤلاء القادة بنوعية هذه الأفكار الأيديولوجية التي حاولوا غرسها في نفوس الناس قدر اهتمامهم بضرورة ان يُصّدق الناس بأقوالهم، وادعاءاتهم، ولم يكن بالنسبة للقادة أن تكون افكارهم مصيبة أو غير مصيبة، زائفة أو حقيقية، قابلة للتحقيق أو خيالية ولم ينشغل هؤلاء القادة بمثل هذه الامور، بل أرهقوا أنفسهم بطرق تحمل أنواعاً من التعسف لإقناع الناس بأفكارهم التي لم تسع إلا عقولهم، فإذا ما تم لهم مثل ذلك ولو في الظاهر تفرغوا كلياً لإزاحة قوى المعارضة من أمامهم، لتتحول الأيديولوجيا في مجتمعاتهم التي سميت مجتمعات ما بعد الاستعمار، الى شكل من أشكال الديانة السياسية.

إن اجهزة الدولة الأيديولوجية تقسم بالتعدد والاختلاف، وهو اختلاف تنوع قد لا يكون في اولوياته ما يفسد للود قضية، لكن الأيديولوجيات السيطرة، تقف حائلاً دون سن القوانين، وتعتقد ان الشريك عدّو، لذلك تراها تحسب له الف حساب، وتسعى بقوة لاستئصاله، أو الفرصة للتعبير عن نفسها في اجهزة الدولة، مستفيدة من التناقضات الموجودة فيها، أو بتغلغلها داخل

هـذه الاجهـزة واكتـساب مواقـع تقاتـل منهـا، وتنطلـق مـرّة بعـد الأخـرى فـي عمليـة تغيير لا تخرج من معنى الانقلاب العسكري[1].

كـان التحـالف فـي العـراق قويـاً بـين العـسكريين والتكنـوقراط والمثقفـين بعـد ثـورة ١٤ تمـوز ١٩٥٨، وجـاء ذلـك التحـالف علـى حـساب إزاحـة فئـات أخـرى مثـل كبـار المـلاك وكبـار رجـال الـصناعة وكبـار التجـار وتهمـيش دورهـم الـسياسي والاجتمـاعي، وقـد كـان العـسكر علـى رأس هـؤلاء وغيـرهم وفـي مقـدمتهم بـسبب مـا يتمتـع بـه الجـيش مـن قـوة يـستمدها مـن سـيطرته علـى نيـران المـدافع منـذ وقـت مبكـر مـن تـاريخ العـراق الحـديث، فقـد كـان للمؤسـسة العـسكرية التـي ظهـرت أولاً الـى الوجـود نـصيب الأسـد مـن الثـورة والقـوة، تـستمدها كمـا اسـلفنا مـن سـيطرتها علـى الـسلاح فـي مجتمـع لـم تكـن القـوانين والتشريعات المرتبطة بالفصل بين السلطات قد تبلورت على نحو جلي بعد.

لقـد بـدأت النخـب فـي اختيـار نمـاذج للتنميـة والتحـديث، تراوحـت بـين اسـتعارة النمـاذج الجـاهزة مـن الغـرب أو مـن الـشرق وفقـاً للتوجـه الأيـديولوجي الـذي كـان يـسيطر علـى هـذه النخبـة وبـين تطـوير أطـرٍ خاصـة تراعـي الظـروف المحليـة فـي عمليـة اسـتعارة النمـاذج، ومـن هنـا ظهـرت مفـاهيم: الاشـتراكية، والاشـتراكية الرشـيدة، وفيمـا عـدا تجـارب قليلـة كانـت عمليـة اسـتعارة النمـاذج تخـضع لعمليـة انتقـاء عـشوائية، ولا تخـضع لنظـام عقلـي أو إطـار بيولـوجي راسـخ بـل أن النـسخ الـسياسية المتتاليـة والتـي جـاءت بنـاءً علـى انتقـال طبيعـي للـسلطة أو بنـاءً علـى انقلابـات عـسكرية بـدلت كثيـراً مـن التوجهـات الأيديولوجيـة وادخلـت نمـاذج تحديثيـة لتحـل محـل نمـاذج أخـرى، فـزادت الطـين بلـة، وتراكمـت علـى المجتمـع المزيـد مـن المـشكلات والتناقـضات وذلـك الـذي أكـد ان التنميـة فـي معظـم بلـدان العـالم الثالـث ومنهـا العـراق كانـت وهمـاً، وأن المهمـة التاريخيـة للنخبـة قـد تبـددت فـي متهـات التخلـف والركـود، وتحولـت الـى مهـام

[1] هادي حسن عليوي، الاحزاب السياسية في العراق، السرية والعلنية، ص ٢٥-٤٦.

اخرى ليست لها علاقة بتكوين الأمة أو صيانة هويتها او دفعها الى مستقبل أفضل، وإذا كانت جماعات النخبة السياسية قد ظهرت وتطورت في ظروف الكفاح ضد الاستعمار، فإن ورائها للحكم من هذا الخير قد خلف لديها بيئة سياسية خاصة تقوم على الشعور بالتفوق على سائر الأمة.

المبحث الثالث: تشكل النظام الرأسمالي لمجتمع ما بعد الاستعمار

لقد ورثت دولة نخب ما بعد الاستعمار جهازاً بيروقراطياً وعسكرياً قوياً من القوى الاستعمارية السابقة، تطور وازداد تعقيداً في ما بعد تحقيق الاستقلال، فقد كانت الدولة الاستعمارية تستخدم جهازاً بيروقراطياً وعسكرياً يفوق احتياجاتها الفعلية، فهو جهاز متضخم في مقابل الموارد التي ينظمها، والجماعات التي يخضعها، وبعد تحقيق الاستقلال ورثت الدولة الجديدة المستقلة سياسياً هذا الجهاز، وكان عليها أن تدير المجتمع وتخضعه بواسطته، غير أنّ تضخم جهاز الدولة لا يرجع فقط الى العوامل الخارجية بل، يرتبط أيضاً بعوامل داخلية خاصة بوظائف الدولة التابعة، ومن هذه العوامل:

دور الدولة في استهلاك الفائض، وفي العملية الاقتصادية فبمجرد استقرار الدولة التابعة بدأت في الاستحواذ على نصيب كبير من الفائض الاقتصادي وبدأت تستخدمه في أنشطة تنموية ذات طابع بيروقراطي، لذلك، تضخم جهازها البيروقراطي وأتسم بالمركزية، حيث توجد على قمته جماعة صغيرة تدير شؤون الدولة الاقتصادية والسياسية[1].

إن أهم ما تتميز به الدولة الليبرالية ونظام الرأسمالية الخاصة هو ما تقدمه لنا النظرية السياسية من تراث كامل يخلط بين الاستقلالية الدولة وبين عدم تدخل السياسة بالاقتصاد، ذلك لأن الأشكال المختلفة لتدخل الدولة الرأسمالية في الاقتصاد، أو عدم تدخلها، والتي تطبع بطابعها هذه الدولة على

[1] لويس التوسير، وجورج كاتفيلم، دراسات لا نانوية: ص١٠٦.

اختلاف اشكالها.. تفرض الاستقلالية النوعية للسياسة والاقتصاد. فالاستقلالية اذن هي اطار لا يتغير وعندما يمارس التدخل فأنه يحدث في اطار الاستقلالية بالنسبة للميدان الاقتصادي وما تتخذه هذه الاستقلالية من اشكالٍ خاصة[1].

ان الدولة لا تستطيع ان تخلق التشكيلة الرأسمالية، فسلطة الدولة تُمَهَّد الطريق لعملية موضوعية تشق طريقها بعمق، وإن التحول السياسي لم يكن يحدث لولا فئات حققت وزناً ما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتسعى الى ترجمة هذا الوزن سياسياً، وهنا يأتي دور الدولة حيث تلعب دوراً خلافاً للرأسماليين بجهد هذه المجموعة دون تلك، لكنها لا تخلق العلاقات الاجتماعية والرأسمالية[2].

والدولة بطبيعتها تلعب دوراً حتمياً في الحياة الاقتصادية من خلال السياسات الخاصة بالميزانية والضرائب التي لا يمكن القيام بها وتنفيذها إلا من قبلها، ومع ذلك، فإن الدولة قد تجاوزت هذا المستوى بكثير، لأنها هي التي توفر للرأسمالية، كنمط انتاجي، الحماية والمساعدة حتى في أكثر الأنظمة حماية للاقتصاد الحر، ولا تقتصر المساعدة على المجال السياسي والأمني أو العسكري أو القانوني، بل، تتعداه الى المجال الاقتصادي عن طريق الدعم المالي والاعفاءات الكمركية، والضريبة، والمقاولات، وانقاذ البنوك والشركات من الافلاس، والمساعدة في الحماية من المنافسة الاجنبية وغيرها من الاجراءات التي تؤدي لمساعدة المؤسسات الرأسمالية. وكان على

[1] احمد عبدالله زايد، بحث ما بعد الاستعمار، مجلة الديمقراطية، عدد ١٣، مؤسسة الاهرام، مصر ٢٠٠٥.

[2] عصام الخفاجي، البرجوازية المعاصرة والدولة الشرقية، دمشق دار كنعان للدراسات والنشر أغسطس ١٩٩١، ص١٨٦.

الدولة ان تتدخل في الحياة الاقتصادية لحماية المجتمع من النهب الذي تمارسه الرأسمالية الراديكالية[١].

اذن، فالموقف على درجةٍ من التعقيد الذي تعكسه سياسات الحكومة بوضوح، واذا كانت الدولة تتجه نحو تحقيق التوازن بين البرجوازية العالمية والبرجوازيات المحلية، فإنها في حالة الشرائح الوسطى الدنيا تتجه نحو انتاج سياسات متناقضة وفقاً لظروف كل مدةٍ تاريخية، فهي تسخر قدراً كبيراً من سياستها نحو اشباع حاجات هذه الطبقات في التعليم والصحة والغذاء، وتعمل في الوقت نفسه على إرضاء هذه الفئات وترويضها وأدلجتها بطرقٍ شتى، بل، كثيراً ما تخضعها السياسات تقشف قاسية.

أن تبني الدولة لأي من هذه السياسات يعتمد على عوامل خارجية، كوجود أو دعم وجود أزمة في عوائد النظام الرأسمالي، وعلى عوامل الداخلية، نحو: مدى اتساع هذه الشرائح وعمقها التاريخي ومدى التجانس في بقية الشرائح الوسطى والفقيرة، ومدى الوعي الطبقي لهذه الشرائح.

هذه العوامل كلها تختلف من مجتمع لآخر، الأمر الذي يشير مرةً أخرى الى التباين بين مجتمعات العالم الثالث. واذا كانت الدولة تنفذ مشروعاتها الاستثمارية بأساليب رأسمالية، فأن التطور الذي تقوده الدولة من خلال هذه المشروعات يُعَدّ شكلاً من أشكال التطور الرأسمالي، له وظائف وأهداف محددة، في علاقة الدولة بالمجتمع الذي تقف على رأسه من ناحية، وفي علاقتها بالنظام الرأسمالي العالمي من ناحية أخرى[٢].

ألقى الانقلاب العسكري في ١٤ تموز ١٩٥٨ بظلاله على المجتمع والاقتصاد العراقي اللذان كانا يمران بأزمةٍ عميقة، حيث تراجعت فيها

[1] نيوكس بولاتزاس، السلطة السياسية والطبقة الاجتماعية، ترجمة عادل نعيم، بيروت، دار ابن خلدون، ط٢، ١٩٨٣، ص١٩٨-١٩٩.

[2] عصام الخفاجي، البرجوازية المعاصرة ، مصدر سابق، ص١٨٦.

علاقات الانتاج الاقطاعي، لكنها ظلت باقية ومؤثرة وقد حققت الرأسمالية العراقية تطوراً ملحوظاً، لكنها ظلت عاجزة عن قيادة النشاط الاقتصادي وحافظ رأس المال الاجنبي على مكانته، وإن تقلص حجم نشاطه وتأثيره بفعل القانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦١ الذي انتزع حوالي ٩٥% من أراضي العراق من أيدي شركات النفط الأجنبية، وظل الانتاج السلعي الصغير قائماً ومنتشراً، ومع ذلك كله ظل قطاع الدولة عاجزاً عن لعب دور يؤهله لأن يشكل علاقات انتاج تتجاوز العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد[١].

أن تطور التاريخي للعالم، لم يتح لكل مجتمع أن يتطور تطوراً داخلياً مكتفياً بذاته، ففي لحظة من لحظات تاريخ الرأسمالية كان لابد لها من أن تزحف على المجتمعات الأخرى في قارات أخرى، فأخضع النظام الرأسمالي النُظُم غير الرأسمالية لسيطرته الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وبدأ تُسخّر هذه النظم الانتاج فائض يتم نقله باستمرار الى مركز العالم الرأسمالي، وبهذه الطريقة أصبحت العلاقة بين المركز الرأسمالي وتوابعه علاقة غير متكافئة، مما أدى لظهور نظام لتقسيم العمل الدولي تقوم فيه كل وحدة من وحدات النظام العالمي، الراكز، وأشباه التوابع، والتوابع، بدور اقتصادي وسياسي معين[٢].

ونظر لذلك، فأنه مع تغلغل الاسلوب الرأسمالي في الانتاج في المجتمع، فإن نمط الدولة الرأسمالي لم يستقر بعد، ربما بسبب تعايش أنماط وأشكال مختلفة من الانتاج في ظل التكوين الاقتصادي الاجتماعي الواحد[٣].

ان الاندفاع نحو التطور الرأسمالي في العراق قد وضعت أمامه عقبات كثيرة، منها: تفكيك علاقات الانتاج الاقطاعية التي لم تكن كافية لازدهار العلاقات الرأسمالية، مع أنه أحد أهم الشروط ازدهارها، لذا، فإن

[1] رالف ميلياند، الاشتراكية لعصر شكاك، ترجمة نوال لايق، دمشق، دار المدى، ١٩٩٨، ص١٣١-١٣٢.
[2] عصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣، ص١٤.
[3] المصدر نفسه، ص١٤-١٥.

الدولة بأجهزتها البيروقراطية ونخبها السياسية لم تكن في واقع الأمر تملك خيارات عدّة، فقد كانت مدفوعة ضمن تيار وصيرورة المجتمع نحو الرأسمالية ذلك، أن ضغط النظام الاقتصادي العالمي كان يدفع للاهتمام مشكلات التنمية الاقتصادية، ونشر التعليم والنمو السكاني، وتوسيع استخدام التكنولوجيا فضلاً عن كل ما يتعلق بتحديث المجتمعات التقليدية، أكثر من اهتمامه بالمسائل السياسية شأن بناء الدولة، وهو الأمر الذي أدى الى استبعاد نظرية بناء الدولة وجعلها ذيلاً لنظرية التحديث[١].

أشارت دراسات التطور الاقتصادي في العراق لتلك الحقبة، إلى أن ظروف العراق السائدة آنذاك، حددت خيارات صناع القرار من أجل اعادة البناء والتطوير الاقتصادي، واستخدمت فيه السلطة السياسة في سبيل تقوية رأسمالية الدولة، وبذلك عُدّت حلقة أساسية من حلقات تطور قطاع الدولة الاقتصادي الذي أصبح حجر الزاوية في اقتصاد البلاد فيما بعد هذه المرحلة[٢].

إن التركيز على النمو الاقتصادي بواسطة نموذج تاريخي النمو الصناعي والتحديث أدى الى خلق صفوة اقتصادية وبيروقراطية مرتبطة بشكل وثيق بحضارات العالم، وأصبحت قلة من هذه البلدان دولاً ذات شعوب بالمعنى الحقيقي، في حين استطاعت دول أخرى التأكيد على استقلالها السياسي وتسيطر على مستقبلها الاقتصادي مثل الصين والهند.

إن متابعة التطورات المادية في العراق تجعلنا نستطيع أن نؤكد أنها هي التي تسمح لنا بتأكيد حقيقة الاتجاه الرأسمالي في الانتاج، وذلك لأن تقويم طبيعة أي نظام سياسي لا يجب أن يكون حُسُن نوايا أو طموحات قادته، وإلا كانت معظم البلدان قد تبنت الاشتراكية ولا نستطيع اغفال دور الشروط

[1] ليورا لوكيتز، مصدر سابق، ص ١٩٨.

[2] احمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، نهضة مصر/ ٢٠٠٨، ص٤٢.

التاريخية التي مكنت سلطة الدولة من لَعِب دور كبير في الحياة الاقتصادية، وأن تتصرف بالفائض الاقتصادي وأهم مكوناته عبر عوائد النفط حتى أن هيمنة علاقات الانتاج الرأسمالية وسيطرتها تترسخ في المجتمع العراقي[١].

ومع السهولة التي تمَّ فيها استبعاد النخبة الحاكمة للعهد الملكي يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ فقد تطلب التخلص من طبقة ملاك الاراضي التي كانت تمثل القوة السياسية الداعمة للنظام الملكي جملة من الاجراءات السريعة تمثلت أداته الرئيسية في تشريع قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، الذي وضع على غرار القانون المصري مع عدم وجود أوجه شبه بين أنظمة الزراعة في البلدين[٢]. ولم يكن الاصلاح الزراعي تعبيراً عن إجراء داخل نظام اشتراكي مع أنه احدى الاجراءات التي تسبق التحول الاشتراكي، لأن النظام الاشتراكي لا يسمح بأن تكون الارض سلعة تباع وتشترى وترهن لحساب أحد، ولا حتى لمن يزرعها، وانما كان اجراءً اقتصادياً تحريرياً يهدف الى تحرير الفلاح من سيطرة كبار المّلاك، واضعاف قدرة كبار الملاك على السيطرة على الدولة[٣]. وعملت على تحرير رأس المال عن الأرض لكي يستخدم في الصناعة، وأجمالاً: أدت محاولات تحديث الدولة والاقتصاد عن طريق امتصاص الفائض من الريف الى التعجيل في عملية التصنيع الى مركزية دور الدولة[٤].

الى الاستيلاء على حوالي ٧٥% من الاراضي الزراعية المملوكة، وسمح القانون بتملك الفرد ١٠٠ دونم في الاراضي السيحية ((التي تروى))

---

[1] شاخبازيان، رأسمالية الدولة والتطور الاقتصادي في الجمهورية العراقية، ١٩٥٨-١٩٦٨، ترجمة يوسف سلمان، دار دمشق، بدون تاريخ نشر، ص٧.

[2] بيتر سلامة وآخرون: جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، الدار البيضاء، افريقيا الشرق، ١٩٩٢، ص ٧-٨.

[3] عصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، مصدر سابق، ص٢.

[4] أديب دايف بينرور، العراق، دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، ١٩١٥-١٩٧٥ الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٧، ١/٣٨٤.

وضعف هذه المساحة في الاراضي الديمية على أن تستولي الحكومة على ما زاد عن هذين الحدين مقابل تعويضات تدفع بسندات حكومية، ونص القانون كذلك: على وجوب توزيع الأرض المستولى عليها على الفلاحين بما لا يقل عن ثلاثين دونما ولا يزيد على خمسين دونماً في الأراضي السيحية، ويتعهد المالكون الجدد أي الفلاحون، المنتفعون، أثمان ما يوزع عليهم من الأراضي في مدة عشرين عاماً[1].

لقد اصبح بالإمكان فهم ثورية سياسة عبدالكريم قاسم في ميداني الزراعة والنفط، فضلاً على ميوله الاصلاحية[2].

وتشير الدلائل المذكورة عن تلك المرحلة أن سياسة الادارة الجديدة كانت في الاساس قائمةٌ على اساس إقامة علاقات صداقة مع كل الأمم في ضوء احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحرص على عدم تأميم صناعة النفط وتحسين العلاقة مع الشركات عبر المفاوضات[3].

لقد أحدث أنقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ تغيرات جوهرية في طبيعة المِلّكيَةّ في العراق وما نتج عن ذلك من تبدل في مواقع الطبقات الاجتماعية حيث حدث تفتيت للملكية الاقطاعية للأرض وإعادة توزيعها على شرائح الفلاحية الفقيرة وما ترتب عليه من انهيار طبقة الاقطاع الساندة للنظام السياسي السابق، ودفعت طبقة الفلاحين الى النشاط الاقتصادي السياسي، أما حيث تعلق الأمر بالزعيم عبدالكريم قاسم سياسياً، فقد مال نحو الحزب الشيوعي، بدافع حاجته الى دعم الجمهور، وبراعة الحزب الشيوعي بتعبئتهم،

[1] . أديب دايف بينرور، العراق، مصدر سابق، ٣٨٥/١.

[2] نزيه نصيف الايوبي، الدولة المركزية في مصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨، ص: ٣٦-٣٧-٦٤.

[3] أديب دايف بينرور، العراق، مصدر سابق، ٣٨٦/١.

ورغبة في المنهج الاشتراكي[١]، واهتمام عبدالكريم قاسم بمساعدة الطبقات الفقيرة في البلاد، وخاصةً في الجنوب[٢]، بعد قيام الدولة بتفكيك علاقات الانتاج تلك من خلال تصفيتها للإقطاع عن طريق قوانين الاصلاح الزراعي..

اما تلك المتعلقة بالتأميم فكانت اساسها تقوم بفك ارتباط الأفراد بوسائل الانتاج القديمة معممة النمط الرأسمالي للإنتاج، فضلاً عن أن علاقات التملك ظلت قائمة في قطاع الزراعة، وقد أزال الإصلاح الزراعي النفوذ السياسي لطبقة ملاك الأرض وسلطتهم على الفلاحين ولو أنه أخفق في تحقيق زيادة في الانتاج الزراعي، لكنه أسهم في تحرير الفلاح من العلاقات الشبه اقطاعية التي كانت سائدة في الريف العراقي الى حدٍ ما، فساعد ذلك في تعزيز مكانة الفلاحين وظهورهم كقوة سياسية جديدة، استخدمتها النُخب السياسية الجديدة لصالحها.

وبرز في هذه المرحلة دور جديد للنُخب المثقفة، والاحزاب والضباط، الذين لعبوا دوراً مهماً في الصراع السياسي الذي جرى بعد انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، وكان لإصدار قوانين جديدة للعمل دور مهم في تعزيز مكانة العمال وحمايتهم إزاء حوادث العمل، والتقاعد، اما قانون الأحوال الشخصية الجديد فقد ساعد على تعزيز مكانة المرأة العراقية وحمايتها من تعسف الرجل.

إن التغيرات الاقتصادية والتشريعات القانونية التي جاءت بعد ١٤ تموز ١٩٥٨، قد وضعت الاسس السليمة لعلاقات اجتماعية وطبقية جديدة، مع أنها جاءت ذات طابع ارتجالي وسريع، أما عدم نضجها وتبلور نتائجها الايجابية، فأرى أنه كان بسبب عدم الاستقرار السياسي الضروري لذلك.

[1] ليام أندرسون، عراق المستقبل، مصدر سابق: ص ٨٤.

[2] أديب دايف بينرور، العراق، مصدر سابق، ٣٩٣– ٣٩٥.

فقد اتجهت الحكومة نحو تحرير القطاع النفطي وتعريف أجهزة استخراج النفط وتسويقه وتوزيعه فأحدثت جهاز خاص بالحقول النفطية، وحولت جميع المصافي في العراق الى الادارة العراقية، في محاولةٍ منها لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وانهاء جميع مخلفات التبعية الاقتصادية، لتوفير الشروط اللازمة للتطور وانجاز التصنيع على نطاقٍ واسع[١]، وبرز اتجاه لاتخاذ اجراءات تهدف الى دفع النشاط الرأسمالي، وتقديم التسهيلات لرأس المال الخاص، والتأكيد في ذلك على ميدان الصناعات الخفيفة التي بدأت اجراءات التعريف لها تزحف باتجاه بعض الشركات والمصارف والمؤسسات الاجنبية[٢].

وكانت البرجوازية العراقية الكبيرة تدرك ضرورة تدخل الدولة بشكل أكبر في عملية التصنيع الثقيلة وتقديم خدماتها الى القطاع الخاص[٣].

أن عملية التحكم بالموارد الاقتصادية تُعد أحدى معضلات الواقع العراقي وسبب ذلك هو عدم استكمال التراكم الدولي المحلي لرأس المال، الأمر الذي عَقّدَ من اشكالية الدولة في المجتمع العراقي وصعب عملية الحكم، فالانتقال من نمط انتاجي لآخر لا يتم بصورةٍ تلقائية وطبيعية، وإنما غالباً ما تتم بالقسر واستخدام العنف.

الخاتمة:

١- تشكلت الدولة العراقية عام ١٩٢١، برعاية بريطانيا الدولة التي شاركت بقوة في اسقاط الدولة العثمانية، واقتسام الأرض التي كانت تحت الإدارة العثمانية، بكل سلبياتها التي كان لها الأثر البالغ فيما أصاب الدولة الجديدة

[1] محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق، بيروت، المكتبة العصر، ١٩٦٥، ص٢٨٣

[2] عصام الخفاجي، الدولة والتطور: ص١٥.

[3] أديب دايف بينرور، العراق، مصدر سابق، ص ١٥.

من انتكاسات، او فشل في احداث التغيير من النواحي الإدارية والثقافية والسياسية فضلاً عن التغيير الاقتصادي.

٢- الدولةُ الى ملكٍ عربي، ونخبة جاءت تحت نفوذ عشائري، واقتصادي وعسكري له جذورٍ عثمانية الاصول والمصادر، حاولت أن تستفيد من الحاضر دون جدوى ربما لاختلافٍ في أيديولوجيات المجتمع، وتعارضها مع أيديولوجية المستعمر، الذي لا يزال يسيطر على مقدرات الادارة في الدولة الناشئة التي كان دور الإنكليز فيها متميزاً في وجودها.

٣- استطاعت المؤسسة العسكرية الناشئة، والجديدة هي الأخرى، والأكثر تنظيماً، والأشد قوة، لما في يدها من قوة السلاح.. الوصول الى السلطة، التي لم تحسن فيها من إدارة الافراد، ولم يتسن لها بعدُ فنّ ادارة الشعوب.

٤- مما أدّى الى تجدد حدوث الأزمات رافقها تعطيل الدّستور، واندلاع الصراعات التي كثيراً ما تَضطّر العسكر الى التدخل لحسم الوقف إلى الجهة التي يميل اليها الجيش.. ذلك، الذي جعل الصرعات غالباً ما تولد أنماطاً من القيم الاجتماعية الجديدة، التي تقف موقف الند من الاستبداد.

٥- إلا أن ضعف ثقافة الشارع أو المجتمع العراقي، وخاصة في كيفية الاصول التي تداول السلطة عَبّر الوسائل السياسية، أدى الى تكرار مثل هذه الانقلابات التي كثيراً ما كانت تدمر البنى التحتية جمعيها، فأدى ذلك الى تَخّلف عملية التنمية، وتقهقر عملية التقدم، بل وانعدام الفهم والمعرفة لكثير من جوانب العمل السياسي، والاقتصادي، والاداري الذي لابد منه لتحقيق الانسجام في المجتمع أولاً، قبل أن يُجرَّب في عمليات الانتقال السياسي او الاداري الذي لابد منه لتحقيق التوازن، والعدل، والتقدم.